بحرا الضياء

العدد ٣٢٦ - الأحد ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٥م- ٦٧٥٥ آ

كتابات . ثامر

دعوني أصوّت الآن قبل الغد

لم يبق سوى أسابيع قليلة تفصلنا عن تجربة خوض الإنتخابات العراقية الثانية، وحينها سنكون أمام إختبار تاريخي حقيقي آخر، لنعكس من خلال طريقة ممارستنا إيّاه مدى عمق وصدق إلتزامنا بقضيتنا القومية الوطنية، قضيتنا التي كان صوتها في سبات مطبق وشبه معدوم عن الساحة السياسية العراقية لعقود تتابعت فيها نكبات وخيبات نالت منها ما نالته عجلة الطغيان بصفحاته الغادرة والمدمّرة، قضيتنا هذه بدأت معالمها الحقيقية في أواخر القرن العشرين تشهد نور الشمس على ارض الواقع في العراق بشكل ملموس رغم تواضع مطلعها، حين إلتحمت نخبه قومية ووطنية من أبناء شعبنا، مؤمنة عن سبق إصرار بعدالة قضيتها وحتمية وضرورة طرحها على الساحة العراقية من جديد، كي تعلن قبل زهاء عقدين ونيف عن ولادة طبيعية لحركة ديمقراطية قومية ووطنية ضمّت في صفوفها ومنذ ساعات ولادتها الأولى كل أطياف شعبنا الكلدواشوري السرياني تحت مسمّى الحركة الديمقراطية الاشورية "زوعا"، مقدّمة ومنذ ولادتها، من خيرة شبابها ومؤسسيها، كوكبة ثلاثية "يوسف، يوبرت، يوخنا" كطليعة إستشهدت محكوما عليها بالإعدام على أيدي زمرة البعث الصداميين، حين تمّ إعدامهم ظلما لمجرد أنهم كانوا مناضلين طالبوا بحرية وإنعتاق شعبهم، كانت هذه الكوكبة من الشهداء عربونا وقربانا متواضعا على مسار ومنبر إنطلاقتها الأولى ضمن مسيرة صعبة وشائكة تلتها، وكما يعلم كل من تابع ولايزال يتابع، فإنّ حال هذه الحركة، كحال أيّ حزب أو حركة سياسية ناشئة، لم تخل فعالياتها من إخفاقات وتراجعات أو إنتكاسات لحد يومنا هذا، كانت قد رفعت شعار إسقاط نظام صدام وعارضت نهجه الديكتاتوري المقيت مطالبة في نفس الوقت بحقوق شريحة عراقية أصيله لكنها مظلومة وقد طال حرمانها وكثرت أنهر دمائها المهدورة على أرضها العراق (بيثنهرين) عبر تاريخ مأساوي طويل مليء بالمذابح المنظمة وما رافقها من تهجير قسري متواصل أدى بأهلنا أن يكونوا اليوم مشتتين في أصقاع ما يزيد على (٤٠) دولة في العالم.

ولا زالت هذه الحركة منذ نشوئها، ولحد هذه اللحظة، تقدم الدماء الزكية من شبابها وناشطيها من أجل حرية الوطن وإنعتاق أبناء شعبنا الكلدواشوري السرياني الذين أثبتوا كونهم شعبا واحدا و جزءً أصيلا من تاريخ وحاضر المجتمع العراقي، تلك الدماء الممتزجة، والتي أبدعت ولا زالت تتفوّق في ضرب المثل تلو الأخر بأننا شعب واحد بقومية واحدة مهما تعددت التسميات، ومهما كثرت محاولات البعض من دعاة تقسيمنا وتشتيتنا لأن دمنا وبكل وضوح سال ولا يزال يسيل سوية على قربان قضيتنا القومية والوطنية.

نعم، ربمّا سيتفق معي الكثيرون حين أقول، بأن هذه الحركة السياسية الديمقراطية القومية التقدمية الاشورية، قد مرّت ولا تزال تمر في ظروف من المد السياسي القومي على صعيد الوطن، وفي ظروف سياسية مماثلة جرّاء تجاذبات قومية داخلية وتنافرات دينية طائفية، ألقت بظلالها وبشكل واضح على ميكانيكية عملها وسبل تثبيت وتحديد مساراتها القومية الواضحة ممّا جعلها أحيانا و في غفلة منها، أن تكون في وضع متراجع لا يحسدها عليه أحد، لكننا، ولكي نكون منطقيين قليلا وللحقيقة قائلين من دون خوف او خجل، يتحتم علينا ومطلوب منا أن ننظر الى المشهد العام بعمق ودراية بحيث نغطي كافة جوانبه بجزيئاتها، كي نستطيع أن نخرج بالمحصلة التي يمكننا من خلالها إنجاز تقييم معتدل وعلى وجه مقبول بحيث نتوفق في إعطاء كل ذي حق حقه، وذلك يتحقق بعد أن نكون قد أشرنا بكل جرأة وصراحة الى كل ما يستوجب الاشارة اليه سواء كان من الجانب السلبي أو ما يقابله من الايجابي على حد سواء.

لو تمكنا من أداء هكذا تقييم منصف ومعتدل، وراعينا مسألة سبق خلو الساحة الفعلي من أي تنظيم قومي وطني كلدواشوري سرياني حقيقي ومسبّبات ذلك، والمقصود بالحقيقي هنا، هو التنظيم الذي يعمل بنشاط فعلي عاملا على ارض الواقع، وهنا المعذرة للقارىء، لأنني لا أقصد إلغاء قسري لوجود اي نشاط هيكلي سياسي قومي أخر، لكنني كل ما أريد أن أوضحه ببساطة هو كقول المثل: لابدّ من ذكر الاشياء بمسمياتها، بالتأكيد لو كنا من الإنصاف او من الإعتدال بدرجة، لتوصلنا الى حقيقة تمنح الحركة هذه (زوعا) والمناضلين الذين كانوا يعملون في صفوفها على مدى سنين نضال عجاف نالوا ما نالوه من حرمان وتعريض لأرواحهم لمخاطر العمل السياسي والعسكري على حد سواء مع إعترافنا الواضح بالسلبيات التي رافقت أغلب فعالياتها، بينما كان الاخرون، وربما أنا واحدا منهم، لا يعيرون أي أهمية تذكر لمسألة الحق القومي المغصوب، أو للمطالبة بمساواتنا مع بقية أطياف المجتمع العراقي بشكل عام، أو أننا على الاقل لم نكن نمتلك اي شعور قومي تحت اي مسمّى كان، إذن ربما كان الخوف هو الذي يمنعنا من الإقدام على ممارسة هذا النشاط القومي، أو ممكن ان يكون قصور معرفتنا لتفاصيل واقعنا القومي الوطني والديني هو السبب الذي جعلنا بعيدين او متباعدين عن ممارسة اي نشاط مماثل، إذن سيكون ليس بالغريب ان يجتمع السبعان سوية أو مع اسباب اخرى مضافة والتي بمجملها تكون هي التي جعلتنا نكون من الجالسين على التل ومستغرقين في ملذاتنا اليومية غير آبهين لما يجري من حولنا، بينما كان لنا إخوة بالسر يضحّون ، يعملون بالسر ويهيئون لحين تحين الساعة التي نحن فيها اليوم، إذن من العدالة والوفاء يكون لزاما علينا قول الحقيقة حتى وإن كانت ثقيلة على ألسنة البعض منا، و من باب إثبات حقيقة كوننا أناسا نمتلك من المشاعر الانسانية ما يدلل كوننا موجودين، لا بد لنا أن نستذكر عطاءات الإنسان الذي سبقنا، ولابد أن نحترم ذلك الإنسان الذي سبقنا في إستعداديته و في ممارسته الواقعية لحالة التضحية والإيثار لأبناء جلدته، لا يمكن الكيل بمكاييل مختلة، ولا يجوز الخلط بين ما هو اسود وبين ما هو ناصع البياض، فيهم من المثابرين المضحين المؤمنين من كان يغني ويقول، من رام العلى سهر الليالي، وفينا من كان يغنّي ربما مستهزئاً حين يقول: من طلب العلى نام الليالي، وشد اللحاف وقال أنا مالي! ثم نراه يصحو اليوم كي يلطش كل ما موجود في دخل الدكان!.

أنا من الذين لا يؤمنون بوجوب الشهادة لمن لا أعرفه، ولا أن اشهد على من لا أعرفه ولا أن أشهد بما لا أعرفه، لكنني قد قطعت وعدا مع نفسي بانني سأبقى اقول كلمتي من دون ان أتطاول على أحد، لكنني لن أسكت على من يريد ان يتطاول على حريّتي او يصادرها، كما لن أسكت حين يتطاول أحدهم على الاخيار من أبناء قومي و شعبي، نعم انا انسان عادي حالي كحال اي مخلوق بشري، ولن أدّعي امتلاك الحقيقة المطلقة، يكفيني أنني أضع ما اراه من قناعة أما كل من يحب ان يقرأ وأترك الامر له كي يقرر ما يشاء، وأشكر نفسي أحيانا لأنها هي التي جعلتني في أواخر سنيني ان أكون إنسانا عراقيا لا ينتمي إلا الى وطنه العراق وشعبه الكلدواشوري المخلص، مع إحترامي وتقديري العالي لكل الأحزاب التي تضع شأن الشعب وقدسية الانسان أولا واخرا.

لو كتب (بضم الكاف) لي أن ادلي بصوتي في الإنتخابات المقبلة.. سأمنح صوتي لمن قدّم حياته من أجلي و من أجل أولادي وأحفادي، سأمنح صوتي لذوي دماء الشهداء الذين عبّدوا و صقلوا طريق وحدة شعبي وسيادة وطني، سأمنح صوتي للذين كانوا يسهرون الليالي من أجل نصرة قضيتي القومية الوطنية بسخاء لحد سفك الدماء، سأمنح لهم صوتي من دون أن أمّن عليهم بشيء! ستبقى منيّتهم مرفرفة فوق سمائي مهما حييّت، سأمنح صوتي عاليا لأولئك الذين أصرّوا بأننا شعب واحد، وقومية واحدة، تحت أيّ مسمّى، أحفادنا وأولادنا جديرون بأن يعقدوا عزمهم على إقرار تسميتنا التي ستصدر إن عاجلا أم اجلا من أروقة مراكز بحوث ودراسات أكاديمية وليست من خطابات وهلوسات ذات منابع مزاجية وإنفعالية، أنا كنتُ وجدّي وجد جدي في البدء عراقيا اشوريا، واضافوا لنا اسما كلدانيا واخر سريانيا، ولا أدري ما الذي ينتظر أولادنا؟، لكنني لا زلت عراقيا أفتخر بكل هذه الاسماء من باب تراكم سنين المتغيرات المتكررة واحترامها، لكنني سأبقى عراقيا اشوريا، كلدانيا سريانيا ولا خيار سياسي اخر دونه لدي اليوم، (كلدواشوري سرياني)، ما الخطأ في ذلك؟ أقول نعم لكل من يوّحد اهلي، نعم لكل من يعمل على إزالة الحواجز الطائفية ،لا والف لا لمن يسعى العكس، لا لكل من يصادر صوت الحقيقة ويتغافل متلاعبا بالتاريخ وحقائقه، كلا والف كلا لمن يستغل اسم الدين في غير محله وانا منه براء الى يوم الدين.

صوتي لكم يا أحفاد عراق اشور وبابل ونينوى في قائمتكم القومية الوطنية قائمة الرافدين.

صوتي لكم يا أحفاد عراق آشور وبابل ونينوى في قائمتكم القومية الوطنية.. قائمة الرافدين

إلى من يهمه الأمر/ ٧

"إذا كنت لا تستحي إفعل ما تشاء"

طلال فكتور/ كركوك

حياة الإنسان اليومية مع نهوضه صباحاً حتى عودته إلى سريره ليلاً للتمتع بنوم هادىء تنظمها قوانين غير مكتوبة جيل وتربى عليها. قوانين ليست وضعية بل هي ما توارثها من العائلة منذ نشأته في الأخلاق والتصرفات سلباً كانت أم إيجابا. لذا فان التربية البيتية هي الأساس في رسم ملامح الإنسان ليعكسها فيما بعد على أولاده وهكذا جيلاً بعد جيل. إذن التربية والأخلاق يكتسبها الإنسان من عائلته ولا تستطيع أي مدرسة أو أكاديمية أو جامعة أن تغير ما تعلمه في صغره من البيت. هذه المقدمة البسيطة أسوقها مدخلاً لمناقشة تصرفات البعض الغريبة في الطرقات العامة والأسواق الشعبية وغيرها.. وأمام المدارس ولا سيما مدارس البنات، وهي تصرفات استفحلت في الآونة الأخيرة بحجة الحرية والديمقراطية فصدعت رؤوسنا وحددت حركتنا وعواللنا معنا. وسلبتنا متعة التسوق بحرية والتجوال في الأماكن العامة أو الجلوس في كازينو أو الخروج في نزهة أيام العطل الرسمية وما أكثرها اليوم. واليكم بعض مشاهداتي التي جعلتني أفكر عند الخروج بارتداء خوذة فولاذية على راسي وبدلة ضد الرصاص واحمل معي مختلف أنواع الأسلحة الفتاكة بعد موافقة الأجهزة الأمنية عليها لحماية نفسي وعائلتي عند التجوال في الطرقات العامة. فمن المتوقع أن يقذف عليك احدهم من سيارته المسرعة قنينة فارغة من المشروبات الغازية أو من المشروبات .....؟، لتهشم زجاج سيارتك أو تدخل عليك من النافذة. أو تسقط في الطريق لتسبب إرباكا في السير ربما تؤدي إلى حوادث مرورية. وهنا أقول لهؤلاء كونوا كرماء ببعض الشيء وارموا لنا قنينة ملينة للاستفادة منها تعويضاً عن الأضرار.

أو تشاهد احد الشباب مستلقياً في السيارة وهي تسير وقد اخرج قدمه الحافية من نافذة السيارة وياريت نظيفة فهي سوداء اللون تقزز النفس ولهذا أقول، يا رجل أو يا شبيه الرجل هذا عيب فهناك عوائل في السيارات المجاورة والذي اخترع السيارة ووضع فيها المقاعد ليجلس عليها البشر وليس.....؟، استغفر الله من زلة اللسان أو انزلاق القلم؟، على كل حال لنترك السيارة ونترجل منها لنتقصد محلات بيع الملابس والأحذية والإكسسوارات في مناطق المنصور أو الكرادة أو الكاظمية في بغداد وشارع الجمهورية في كركوك فتراها مزدحمة ومتخمة بالمارة خاصة بأعمار الشباب، ولو أجريت استفتاءً أو إحصاءً بسيطا لخلصت إلى نتيجة مفادها إن ٩٩،٩% من المتواجدين فيها ليس لأغراض التسوق بل ليلقوا نظرات خبيثة على بنات الناس ونسائهم وليسمعوهم كلمات بذيئة يندى لها الجبين، ولو نظرت إليهم لوجدتهم قبيحي المنظر.. سود الله وجوههم في الدنيا قبل الآخرة. وأنا أسألهم هنا: إذا تصرف الآخرون مع شقيقتك أو والدتك مثل تصرفكم مع بنات ونساء الناس هل ترضون؟، فإذا كان الجواب سلبا، فلماذا إذن تسمحون لأنفسكم المريضة التعرض للآخرين؟، ألم تتوقعوا يوماً أن شقيق أو والد أو زوج إحدى ضحاياكم يرد عليكم بكلمات ليجعل من عيونكم الوقحة كرات زرقاء اللون ويرسم على وجهكم القبيح خارطة لمنطقة سكناكم!، أو يمطركم بوابل من الرصاص من أسلحته المرخصة من أجهزة الشرطة ليثقب بدنكم ويجعله منخالاً يستخدمه البناؤون في تصفية الرمال؟.

نعود الآن أيها الأخوة القراء إلى مدارس البنات. فعند انتهاء الدوام ترى حشداً من فاقدي الاخلاق والضمير منتشرين بشكل شبه منظم في المداخل المؤدية الى المدارس وفي الاركان. والقسم الآخر يقود سيارة والده او شقيقه الاكبر ليقطع الطريق ذهاباً وايابا بسرعة جنونية مستخدماً المنبه رافعاً صوت المسجل الى اقصاه وهو يرقص فرحاً كالقرد على انغام اغنية (خالة ويا خالة) لعله يحصل على شيء يرضي به نزعته المريضة. اقول لهؤلاء: اليس الأجدر بكم ان تتوجهوا الى العمل.. العمل الشريف، او مراجعة دروسكم لتحصلوا على التفوق لتكونوا صالحين في المجتمع وتخدموا وطنكم الذي هو بحاجة ماسة اليوم الى كل الجهود الخيرة للنهوض به.

أيتها السيدات وأيها السادة.. بالله عليكم اليس الذي سطرته في مقالتي وهو جزء بسيط من ظواهر مدانة اخرى سأتناولها في مقالات قادمة.. اليس صحيحا؟. واذا كنت قد تجنيت على احداً صححوا لي ذلك وانا على استعداد للاعتذار بكل تواضع. وللذين اعنيهم في المقال اقول: (اذا كنت لاتستحي فافعل ما تشاء) وعذراً على بعض الكلمات القاسية التي وردت في المقال.. والسلام عليكم.

راوية في تصميم

الاستحقاق الانتخابي القادم

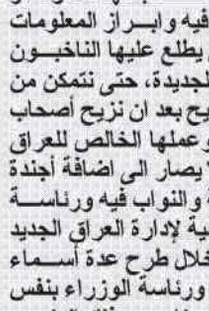

سعدون الجميلي/ بغداد

ونحن على أعتاب إستحقاق إنتخابي جديد منتصف الشهر القادم، ينبغي لكل العراقيين أن يعرفوا حجم التجربة التي خاضوها قبل اشهر من الآن، وما هي السلبيات التي رافقتها كما هي الايجابيات، والحصيلة كانت إنبثاق "الجمعية الوطنية" العراقية التي كان يتوق العراقيون لأن تمثل نفس الشعب وتطلعاته نحو مرحلة جديدة بكل ما تحمل تلك الكلمة من معاني، وتقرأ الواقع الجديد وإفرازاته بصورة دقيقة لا لبس فيها، ووضع الحلول الناجحة لها، ورغم ذلك الطموح فأن ما ترسب في القاع وعلى أرض الواقع بالنسبة لتلك الجمعية وأدائها يبعث على الخجل والأسف في آن معا، ذلك انها لم ترتق الى ما كنا نصبو اليه كشعب ولم تلامس حاجيات الشارع وطموحاته نحو غد جديد، بالإضافة الى انها كانت نتاج "عملية قيصرية" ارتدت جلباب الإستحقاقات الانتخابية، مما جعل تلك الجمعية تقع في محذور الطائفية والمحاصصة والتقوقع على الذات، وبالتالي لم تفعل فعلها خلال تلاطم الاحداث وغليانها في العراق.

ولعله من الجدير بالإهتمام ان تنبثق اليوم في الساحة العراقية إئتلافات ومجموعات وأحزاب، وتكتلات جديدة لم تشترك سابقا في العملية الإنتخابية السابقة، الأمر الذي يبعث الأمل الى ان هناك مشاركة واسعة ستشمل تمساحة الوطن كاملة، ستسهم لا محالة في رسم خارطة سياسية جديدة وبأفق جديد لـ"جمعية وطنية جديدة" نفسا ومشاركة وتطلعا وديناميكية غير تلك التي كانت محبطة لآمال الشعب بسبب الآنانية التي إعتمدت في مسيرتها وإجتماعاتها وهي تبحث ما يترتب على تأسيس بيتها الداخلي ماليا وسياسيا.

إن مسألة تغيير الواقع الإنتخابي من آلية المنطقة الواحدة.. الى مناطق عدة هي بالإتجاه الصائب والدقيق، ذلك ان آمال المحافظات العراقية كاملة في العملية الانتخابية كلا وحسب الكثافة السكانية يعد امرا مباركا وجديرا بالإهتمام، لأنها ستحظى بتمثيل لكل فرد منها، وبالتالي فأن كل مجموعة منتخبة من تلك المحافظات سيطالبون بالإستحقاقات والوعود الإنتخابية التي حملها مرشحوهم للإنتخابات وبما يؤمن إحتياجات محافظاتهم للخدمات دون تفريق او تميز بين هذه المنطقة او المحافظة ومثيلاتها الاخريات، وبما يمثل الطموح الشعبي في تلك المناطق، مما سيبعث الأمل بأن عهدا جديدا قد أتى، وان زمنا محاصصيا قد انتهى. وانه لمن المفيد.. أن تعمل كل مجموعة او تكتل او إئتلاف او تجمع الى ابراز قائمة واضحة بالشخصيات التي تحبذ إدخالها في اللعبة السياسية والإنتخابية على وفق ضوابط وشروط اهمها الوطنية الحقة للعراق والإبتعاد عن حالات الإستقطاب لهذه الدولة او تلك والإستعداد للتضحية من اجل العراق وخدمة الشعب فيه وابراز المعلومات الواضحة والدقيقة لكل الداخلين في العملية الإنتخابية لكي يطلع عليها الناخبون العراقيون ويقررون بتأن من سيمثلهم بـ"الجمعية الوطنية" الجديدة، حتى نتمكن من تجاوز الفئوية والطائفية ونضع مؤسساتنا على الطريق الصحيح بعد ان نزيح أصحاب النزعات الخارجية من تلك المؤسسات وبما يضمن إنتماءها وعملها الخالص للعراق حاضرا ومستقبلا. وطالما ان للموضوع صلة.. فلماذا لا يصار الى اضافة أجندة انتخابية جديدة للرئاسة العراقية عموما، كمجلس الرئاسة والنواب فيه ورئاسة مجلس الوزراء والنواب فيه بإعتبارها من الركائز الأساسية لإدارة العراق الجديد وكما نريد، فلماذا لا نؤسس لذلك الإستحقاق الإنتخابي من خلال طرح عدة أسماء لشخصيات مؤثرة في مجتمعها للوصول الى الرئاسة العراقية ورئاسة الوزراء بنفس ديمقراطي ايضا عن طريق اقتراع الشعبي المباشر لإختيار من يناسب ذلك المنصب من المتقدمين لتلك الإنتخابات الرئاسية، هذا الاسلوب إن أعتمد فأنه سيكون مراعاة لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب لأن الإرادة الشعبية لا يختلف عليها اثنان في دقتها ونزاهتها لإفراز من يتم إختياره.

ان مسألة إمثال العراق في أية مؤسسة عراقية بالنسبة للعراقيين يجب ان يتوازى ومآقي العيون، فالعراقية الحقة هي من تعمل لصنع غد أفضل ووضاء للعراقيين وهي التي ستضع خدمة الوطن نصب أعينها، وستطرد الغث والسمين من العملية الانتخابية الاستحقاقية، وتبعد الإفرازات السيئة التي خلفتها المرحلة السابقة ما بعد الإنتخابات البرلمانية، لذا فأننا كعراقيين على أعتاب مرحلة جديدة من البعث والمشاركة الجماهيرية الواسعة في اختيار الأمثل لخدمة العراق، ولتذهب أدراج الرياح كل أنفاس الشر القادمة من خلف الحدود ومن يساندها.. والله من وراء القصد.

هل للعنف جذور في المجتمع العراقي ؟

د. كاترين ميخائيل

في المجتمع العراقي الحالي هناك سيطرة ذكورية صرفة نابعة من " التاريخ، السياسة، العادات والتقاليد القبلية ومن ثم العائلة". وتعتبر فترة حكم الدكتاتور صدام بانها اكثر فترة زاد فيها العنف ضد المرأة للاسباب التالية:

أولا: بسبب القوانين التي اصدرها الدكتاتور منها إباحة قتل المرأة بحجة غسل العار وذهب ضحية هذا القانون التعيس الآلاف من النساء العراقيات البريئات من اية علاقة مخلة بالشرف واصبح الرجل يتشجع لضرب الزوجة او الاخت والبنت في العائلة.

ثانيا: التقارير العالمية تشير ان الخناق السياسي وتدهور الوضع الاقتصادي للدولة يزيد من العنف العائلي لزيادة الحالات النفسية العصبية لافراد العائلة ومنها يتولد العنف وتكون المرأة اول ضحية لذلك وحتى الان في العراق فوضى سياسية يغيب القانون لمعاقبة المجرم والوضع الاقتصادي متدهور، وفقدان الخدمات البسيطة للمواطن مثل الماء والكهرباء و لعدم توفر الامن تقضي العائلة العراقية معظم وقتها في البيت مما يخلق الاجواء العصبية في العائلة وتتفجر بالعنف. هذه الاسباب كلها تعمل على تصاعد العنف العائلي والمراة هي في مقدمة هذا العنف داخل العائلة، ولهذا يرى العديد من الباحثين بان المجتمع الشرقي مبني على العنف وبالتالي يتحول العنف الى ثقافة مجتمع كما نشاهد في المدارس العراقية، العنف عادة تقليدية شائعة ومقبولة في العلم التربوي العراقي، وهذا خلل كبير.

اين نذهب نحن النساء من كل هذا العنف؟. اذن ما علينا الا ان نلجأ الى القوى المسالمة التي تقف بجانبنا لفرض القوة وهذا نوع من العنف المسالم او العنف الايجابي الذي يوقف العنف والاضطهاد ضدنا؟. ومن اين ناتي بهذه القوى التي تفرض على القانون والمجتمع السياسي الذكوري ذو الفكر القديم المتزمت علينا ؟ بالضرورة ان تكون هذه القوى من الطليعيات في الحركة النسوية العراقية زاندا المجتمع الدولي القانوني والمدني والمقصود هنا الهيئات الدولية مثل الاتفاقيات الدولية ومن ثم المنظمات النسوية العالمية والمحلية؟.

لعب تطور الحركات الحقوقية والنسائية في العالم كله دورا جيدا في تنامي الاهتمام بواقع العنف الذي تعيشه النساء في كل المجتمعات العالمية، والكشف عن اسبابه وكيفية التعامل معه، مما جعل لجنة وضع المراة- ضمن هيئة الامم المتحدة- تبذل مجهودا في مسايرة تطور حركة حقوق الانسان، وتبلور مشروع وثيقة تتطرق مباشرة لموضوع العنف ضد النساء واصبحت جزءا من المواثيق الدولية التي عادت تلتزم بها الكثير من الدول غالبيتها ضمت اليها تحت ضغط من نساء الدول ذاتها وراحت تلك المعاهدة اعمق من ذلك اذ صنفت العنف العائلي الى العنف الجسدي، والجنسي والنفسي يعني بذلك الاعتداءات الجنسية ضد الاطفال الاناث في الاسرة، الاغتصاب في اطار العلاقة الزوجية، بتر الاعضاء التناسلية للاناث "الختان" الذي دخل العراق حديثا. ويصنف العنف العائلي الى الانواع التالية:

١. الضرب: الصفعات واللكمات والرفس بالرجل والبصق في الوجه.

٢. استعمال آلة حادة مثلا السكين، السيف او الخنجر، الجاكوج "المطرقة" او يستعمل اي شي صلب ممكن ان يؤذي المراة. في الريف يستعمل الرجل الالات الزراعية كالمجرف والطبر والمنجل او جذع الشجرة ولتحقير المراة اكثر يستعمل الرجل الحذاء او النعال بضربها...ألخ.

٣. العنف النفسي الذي هو اكثر إيلاما من العنف الجسدي في اغلب الحالات ويشمل الاهانة والحط من قيمة المراة مما يشعرها بالخجل امام المجتمع او امام اولادها او اقاربها هذا النوع من العنف يؤدي بالمراة الى الانطواء وفقدان الثقة بنفسها مما يحطم شخصيتها وعندئذ تشعر انها انتهت كانسان فعال في المجتمع او في اسرتها مما يمسخ شخصيتها ويجعلها انسانة تابعة للرجل في رأيها ايا كان زوج، اب، اخ، او احد الاقارب او الجيران .

٤. الاكراه على الزواج، حيث تجبر المراة على الزواج من شخص تتفق عليه العائلة، وفي الريف هذا الامر اكثر شيوعا واكثر قساوة.

٥. اعمال العنف الجنسي وهنا المقصود كل انواع الاتصال الجنسي المفروضة علي المرأة، غير النابعة من الرغبة الجنسية للمرأة مع شريك حياتها.

٦. فرض السلطة الذكورية على المرأة ايا كانت زوجة، بنت، اخت. غالبا ما يكون هناك مراقبة وغالبا ما تشعر بذلك وتلجأ الى مطالبة الرجل بمرافقتها مما يشعرها انها عضو ناقص يجب ان يرافقها رجل كي يكون موقفها قويا في المجتمع. لكون الاعراف والتقاليد الشرقية منحازة للرجال على حساب المراة وهذا دليل واضح ان ثقافة العنف في المجتمع العراقي هي ثقافة ذكورية فهي تبدأ من عنف الاب على الاولاد وخاصة على البنت. اذا خطأ الولد والبنت نفس الخطأ فتكون عقوبة العائلة جميعا اكثر قساوة على البنت وكأن هذا هو حقها دون ان تستطيع الدفاع عن نفسها لا بل في نظر المجتمع ليس لها حق الدفاع عن نفسها وهي تصبح امام امر الواقع فتقتنع ان هذا حقها في العقوبة. من هم الذين يمارسون العنف في العائلة؟. العنف الشائع هو العنف الذي تتلقاه الزوجة من زوجها ثم من اهل الزوج، بعدها يأتي عنف الاب على البنت ثم عنف الاخ على اخته ومن ثم عنف الابن على الام. واذا حاورنا الشخص الذي يمارس العنف نسمع منه الاجوبة الاتية :

١. العنف في مجتمعنا موروث هكذا سمعنا من الاجداد وقرأنا في التاريخ.

٢. الاعراف والتقاليد والدين يمنح هذا الحق للرجل.

٣. بعض الرجال خاصة من سكان المدينة يعرفون ان هناك قانونا يسمح لهم بممارسة هذا الحق من خلال المادة التي تعطي الشرعية لتأديب الزوجة بالاضافة ان رجال القانون العراقي لا يتعاطفون مع المراة المعنفة لانهم مشبعين بالفكر الذكوري المهيمن على المجتمع ويخافون من فقدان هذه الهيمنة اذا اعطيت المراة حقها في المجتمع. غالبا ما نسمع المثل العراقي القائل "اعطي العين الحمرة للمرأة" هذا يعني لاتسمح لها ان تطالب بحقها.

يقول الاعلان العالمي للقضاء على العنف ضد النساء في مادته الاولى "يقصد بالعنف ضد النساء اي فعل عنيف قائم اساس الجنس ينجم عنه اذى او معاناة جسمية او نفسية للمراة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل، او الاكراه او الحرمان التعسفي من الحرية، سواء ان وقع ذلك في الحياة العامة او الخاصة".

في الاونة الاخيرة اخذت مجموعة من الاكاديميون تدرس وتبحث بأمور العنف في المجتمعات الشرقية وهذه بادرة ممتازة يجب تشجيعها والاخذ بها اي كان يقدم هذه الدراسة رجل او امرأة والاجمل من ذلك ان الدراسات التي جاءت من قبل الرجال هي دراسات دقيقة وغاية الاهمية وهي ضرورية اكثر مما تقوم به المراة لان الرجل الشرقي يسمع الى الرجل اكثر من المراة. لكننا بحاجة ماسة للخوض في المسببات المؤدية الي جريمة القتل غسلا للعار تحتاج اعطاءها اهمية اكثر من قبل رجال القانون ورجال الدين ورجال علم الاجتماع. في هذه المقالة استعنت بدراسات الرجال فقط وساذكر اسماءهم في نهاية المقالة.

الملاحظ ان المرأة في الريف تتعرض للعنف في كل المجتمعات الشرقية للاسباب التالية:

١. لقلة معرفتها بالدفاع عن حقوقها.

٢. عدم توفر آلية للذهاب الي القانون مثلا عدم وجود منظمات نسوية او مدنية تحميها من الجهة المعتدية عليها او حتى عدم وجود مراكز للشرطة في بعض القرى واذا تواجدت هي مراكز للرجال لا تدخلها المرأة وفق المفهوم العشائري.

٣. كل شئ يربط بالعادات والتقاليد البالية وتخاف المرأة اولا ثم العائلة من الفضيحة. المجتمع غالبه يدافع عن الرجل وليس عن الضحية هذه هي ثقافة مجتمعنا وهناك قناعة عند الغالبية رجلا كان او امرأة لايجوز خرق هذه الاعراف الاجتماعية وكأن خرقها كفر والحاد. لان التاريخ مع الرجل، القانون مع الرجل والمجتمع مع الرجل. إذن ما علينا الا ان نزيد الحلقة القوية من الرجال الذين يدافعون عن حقنا نحن النساء. لا تكمل الحلقة اذا كنا نساء لوحدنا. على كل مناصري المراة رجالا ونساءا ان يدخلوا بتحالف كبير ابتداءا من الاحزاب السياسية وانتهاءا بالمنظمات المدنية والنسوية وهنا يكون للكتاب بقضية المرأة وبالذات الرجال منهم ان يعملوا الى تفعيل قضية المراة لطرحها على المنبر السياسي. السؤال هنا ماذا نعمل؟.

١. الغاء كل النصوص الموجودة في القوانين العراقية التي تخص العنف ضد المرأة مثلا مادة تخص التأديب. ٢. في العراق يجب تشكيل مركز للبحث والدراسة بقضايا المرأة ينضم اليه من الاكاديميين الرجال اكثر من النساء هذا المركز يقوم بدراسات ميدانية بين النساء والرجال ومنها تنزل بعض التوصيات الى المناهج الدراسية. ٣. هذا المركز يقدم مشاريع ومقترحات مكتوبة الى الجهات الممولة للمشاريع منها مثلا "UNEFIM" او المؤسسات المعنية بقضايا المراة، او الحكومة العراقية ويعلن عنها في الاعلام لاعطاء صورة للرجل ان هناك جهة من الحكومة او من الهيئات العالمية تقف مدافعة عن حق المراة المعنفة اذ ان هذه ظاهرة مريضة في المجتمع العراقي. ٤. يجب فضح كل قضية تصل الى المحاكم من خلال الاعلام. ٥. يجب تفعيل الاعلام العراقي وبالذات الراديو والتلفزيون وتدريب ملاك عراقي لفضح ما يجري خلف الكواليس من عنف ضد المراة. ٦. يجب الاهتمام بالنساء اللواتي يكتبن عن العنف وعن قضية المراة والاخذ برأيهن في المشاريع المكتوبة والبرامج الاعلامية. الان يوجد عدد من هذه المشاريع بشكل عفوي دون اللجوء الى خبيرات بقضية المرأة. ٧. يجب تشجيع طلبة الجامعة من كلا الجنسين على الدراسات الاجتماعية ليكون هو الجيل الصاعد للتثقيف بهذه القضية العويصة في المجتمع العراقي الجديد. ٨. الاهتمام بالقضاء العراقي وتغيير ذهنية القضاء امر ضروري جدا والمجيء بنساء قاضيات للبت بامور المرأة. ٩. يجب تشكيل هيئة من نقابة المحامين تضم نساء ورجال حقوقيين يدرسون كل حالات العنف ضد المرأة مستعينين بتقارير طبية وتقارير مراكز الشرطة وتقارير المنظمات المدنية والنسوية ابتداءا من الريف ثم المدينة وفضح كل هذه الحالات بدون استثناء على مستوى الاعلام. ١٠. خلق برنامج تلفزيوني اسمه الرجل والعنف العائلي. هذا البرنامج يجب ان يمول من الحكومة العراقية بالذات وزارة شؤون المراة، لاعطاء صورة للرجل أن هناك من يساند المراة. ١١. خلق مراكز تسمى مراكز رعاية شؤون العائلة لتحمي ضحايا العنف العائلي. استعنت بافكار هؤلاء الكتاب وانا شاكرة لهم للجهود القيمة المبذولة في كتاباتهم عن المرأة.